

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

اختلالات تسيير الجامعة المغربية لحقوق المستهلك

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

قد قمنا بإرسال سؤال كتابي رقم 16531 بتاريخ 2020\01\22 حول اختلالات تسيير الجامعة المغربية لحقوق المستهلك وعدم احترام القوانين المؤطرة للعمل الجمعي، وقد توصلنا بجوابكم رقم 743 بتاريخ 22 ماي 2020، مختصرا حول الإعلان عن تاريخ عقد المؤتمر الوطني العادي.

إلا أن رئيس الجامعة عمد إلى إقصاء الجمعيات المطالبة باحترام القوانين منها أربع جمعيات سبق أن تقدمت بشكاية مباشرة إلى مصالحكم المعنية دون تجاوب منكم، بل أكثر من هذا عمد إلى حرمانها من مستحقاتها المالية لتغطية مصاريف كراء مقراتها واعتبارها مطرودة من صفوف "جامعته" لتجربتها على انتقاد تسييره الانفرادي وعجرفته، وذلك في غياب المحاسبة الدقيقة لأوجه صرف المال العام وكذلك عدم التحقق من عدد الجمعيات القانونية المنضوية والتي يدعي بلوغه 70 جمعية منذ أن فتحت وزارتك باب الدعم المالي طمعا في الحصول على حصة الأسد ولا زال على نفس المنوال، والحال أن الجمعيات الملتفة حوله لا يصل عددها إلى مستوى اكتمال النصاب القانوني للجموع العامة.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم، متى ستتدخلون لإيقاف هذا الرئيس عند حده ومعالجة الاختلالات المتفاقمة على صعيد هذه الجامعة وكذا إنصاف الجمعيات المتضررة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

هند الرطل بناني